مجلَّة الجامعة الإسلاميَّة للُّغة العربيَّة وآدابها

مجلَّة عِلميَّة دَوْريَّة مُحكَّمة

العدد
11

يناير - مارس
2024م

فلسفة مصطلح (الزيادة) في البنية والتركيب
دراسة تحليلية مقارنة

The Philosophy of the Term (an addition) in Structure and Composition A Comparative Analytical Study

د. توفيق بن زايد محمد الفهمي

أستاذ النحو والصرف المساعد، قسم الثقافة الإسلامية والمهارات اللغوية، كلية العلوم والآداب برابغ، جامعة الملك عبد العزيز

البريد الإلكتروني: tzalahmi@kau.edu.sa

ملخص البحث:

تحاول هذه الدراسة الكشف عن الكيفية التي صاغ بها النحوي والصرفي –على السواء– مصطلح (الزيادة) في الحقليْن البنيوي والتركيبي؛ على ضوءٍ من متابعة طريقة تعاملهما مع الخصائص التي حفل بها المعنى المعجمي للمصطلح.

الكلمات المفتاحية: فلسفة، مصطلح، زيادة، صرف، نحو.

Abstract

This study attempts to highlight how the grammarian and morphologist alike formulated the term *al-Ziyādah* (an addition) in the structural and syntactic fields by following the way they dealt with the characteristics of the lexical meaning of the term.

Keywords: Philosophy, terminology, increase, Morphology, Grammar.

بسم الله الرحمن الرحيم

يعد مصطلح (الزيادة) واحدا من المفاهيم التي ساهمت في إثراء الأطر النظرية لشارح علم العربية ولمتعلمها على السواء؛ وذلك على اعتبار أنها تشكل أداة إجرائية تطبيقية فعالة جدا على المستويَين البنيوي والتركيبي؛ فهذا الصرفي يفرد لها بابا خاصا في مدونته يعالج فيه كينونتها وعللها وأغراضها من بعد أن سجل لها حضورها اللافت في بنية الكلمة، وكيف أن دراسة الأصوات لا تستقيم إلا من بعد إجراء مفهوم الزيادة عليها ضرورة.

وكذلك فعل النحوي الذي اضطرته بعض التراكيب إلى الخوض في مبحث الزيادة وتقنينها بما يتناسب مع طبيعة الإطار النظري الذي يشتغل عليه، من بعد أن اشتبك في تطبيق أنموذجه الإعرابي مع مفردات تعيق عملية اطراد السياق الإعرابي للجملة وتحيلها إلى مقارفة الشذوذ، فما كان منه إلا أن يستعين بالزيادة كأداة تحافظ له على طبيعة النسق الطردي الدارج في إعرابه للجملة.

ولم يكن من شأن هذه الورقة البحثية أن تتقصى المسائل الواردة في مبحث الزيادة الصرفي ولا النحوي وإعادة إحياء النقاش فيها من جديد بالنقد والتوجيه أو العرض والترجيح؛ فتلك مرحلة لاحقة لأهم مرحلة وهي النظر في البدايات لمتابعة فلسفة الزيادة في البنية والتركيب؛ كيف أسسها كل علم منهما في إطار توسيع رقعة المدلول المعجمي؛ ليصل إلينا مصطلح الزيادة بصورته الحالية المنجزة إنْ في البنية أو التركيب؟

وفلسفة الشيء تعني: البحث عن أصله وحقيقة منشئه[١]، ولأجل الظفر بإجابة وافية لأسئلة البدايات الأولى حال تشكل المصطلح الفني للزيادة الصرفية والنحوية كان من

(١) محمد بن أحمد الخوارزمي، "مفاتيح العلوم". تحقيق إبراهيم الأبياري، (ط٢، دمشق: دار الكتاب عربي)، ١٥٣.

الضروري في نظري أن أنطلق في متابعة خطة (الزيادة) من المعجم العربي لأستخرج منه الخصائص التداولية المشحونة في لفظة (الزيادة)؛ ذلك لأن المعجم يحكي قصة البداية للألفاظ من قبل أن يتوسع مفهومها إذا ما انتقلت إلى المجال الاصطلاحي، لتظل الألفاظ من بعد التوسع في مدلولها محافظة على خط سيرها الأول من خلال حضور المدلول المعجمي جنبا إلى جنب مع المدلولات الجديدة التي أفضى إليها المصطلح.

فأردت أن أستثمر في هذه الحالة من الاتصال فيما بين المعجم والمصطلح؛ فأَعْبُر بخصائص الزيادة المعجمية إلى باب الزيادة الصرفي لأرى ماذا أخذ منها الصرفي وماذا طرح في عملية بناء مفهوم الزيادة عنده، وكذلك الشأن مع النحوي، حتى أُنجز على ضوء هذه الخطة الفلسفةَ التي بُني عليها مصطلح الزيادة البنيوي والتركيبي؛ وهذا هو الهدف الذي تسعى هذه الدراسة إلى تحقيقه بعون الله.

والدراسة التي تبحث في بداية تكوين المصطلح أيا كان تختلف جذريا في توجهها عن الدراسات اللاحقة والتي تعد كالذيل على المتن؛ لأنها لا تسعى لترى كيف تكوّن المصطلح حتى وصل إلى ما وصل إليه، بل تتخذ من صورته النهائية قاعدة للانطلاق تبني عليها متابعاتها البحثية لتضيف إلى المصطلح ومسائله أو تعدل عليهما، وهذا ما يتنافى مع طبيعة العمل الذي أقدمه في هذه الورقة، وقد جاء من تلك الدراسات السابقة على كثرتها:

١. حروف الزيادة في الأبنية الصرفية: عرض ودراسة، ليوسف العتيبي، مجلة الآداب للدراسات اللغوية والأدبية، كلية الآداب، جامعة ذمار، اليمن، مج ٥، ع ٢، ٢٠٢٣م، ص ٢٣٩–٢٧٠. سعى الباحث في دراسته إلى عرض أقوال العلماء في حروف الزيادة قديما وحديثا، وعرّف بالحرف المزيد لغة واصطلاحا، كما تناول القول في أدلة الزيادة وأغراضها وأنواعها ومواضع حروف الزيادة في الأسماء والأفعال.

٢. حروف الزيادة في بنية المفردة العربية: دراسة صوتية، لخالد عيدان، مجلة آداب الرافدَين، كلية الآداب، جامعة الموصل، العراق، مج ٣٩، ع ٥٣، ٢٠٠٩م، ص ١٨٩-٢٠٦. ركز فيه الباحث على دراسة الخصائص الصوتية لحروف الزيادة كالمد واللين والغنة.

٣. الزيادة النحوية في القرآن الكريم، لعبد الدائم الباجقني، مجلة جامعة ناصر الأممية، ع ٢، ٢٠٠٨م، ص ١٦٣-١٩٢. تناول فيه الباحث الكلام في مسألة القول بالزيادة في القرآن الكريم بين الإباحة والمنع، ومن قبلها عرج على مصطلح الزيادة النحوية بتعريفها لغة واصطلاحا وذكر أقسامها والألفاظ المرادفة لها من نحو: اللغو، والإلغاء، والصلة.

٤. الزوائد المتحجرة: الفرق بين الزوائد الصرفية والزوائد اللغوية، لعبد الرزاق الصاعدي، مجلة علوم اللغة العربية، مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية، مج ١، ع ١، ٢٠٢٣م، ص ٩-١٠٤. تعرض فيه الباحث إلى تحرير القول في مسألة الزائد السماعي الذي لا يطرد من غير الحروف العشرة التي ذكرها الصرفي مجموعة في كلمة (سألتمونيها)؛ ليحاول الباحث تحريرها وفك اشتباك الآراء فيها من خلال تمييز حروفها ومواقعها من الكلمة.

وعلى كثرة الأبحاث التي تناولت مبحث الزيادة في الصرف أو النحو ما وجدت دراسة يتشابك غرضها من الزيادة مع غرضي منها، وقد اتخذت من المنهج التحليلي المقارن وسيلة لتحقيق أهداف هذه الدراسة بالإجابة عن سؤالها التكويني؛ فجاءت مؤلفة من ثلاثة مباحث:

- المبحث الأول: المعنى التداولي للزيادة في المعجم.
- والمبحث الثاني: طريقة تكوين مبحث الزيادة الصرفي.
- والمبحث الثالث: طريقة تكوين مبحث الزيادة النحوي.

المبحث الأول: المعنى التداولي للزيادة في المعجم

في الصحاح للجوهري: "الزِّيادة: النموّ. وكذلك الزُّوادَة...، تقول: زاد الشيء يزيد زَيْدا وزيادة أي: ازداد. واستزاده أي: استَقْصَرَه. وتَزَيَّد السّعر: غَلاَ...، والتزيُّد في الحديث: الكذب"(١).

وفي معجم مقاييس اللغة لابن فارس: "الزاء والياء والدال أصل يدل على الفضل. يقولون زاد الشيء يزيد، فهو زائد. وهؤلاء قوم زيد على كذا، أي يزيدون...، ويقال شيء كثير الزيايد، أي الزيادات، وربما قالوا زوائد. ويقولون للأسد: ذو زوائد. قالوا: وهو الذي يتزيد في زئيره وصولته. والناقة تتزيد في مشيتها، إذا تكلفت فوق طاقتها..."(٢).

وفي المحكم لابن سيده: "الزيادة: خلاف النقصان، زاد الشيء يزيد زيدا وزِيدا وزيادا وزيادة ومزادا ومزيدا، وهم زيد على مائة، ...وزدته أنا: جعلت فيه الزيادة. واستزدته: طلبت منه الزيادة. وتزيّد في كلامه وفعله وتزايد: تكلف الزيادة فيه. وتزيدت الإبل في سيرها: تكلفت فوق طوقها. والتزيّد: أن يرتفع الفرس أو البعير عن العنق قليلا...، وإنها لكثيرة الزيائد أي: الزيادات"(٣).

---

(١) إسماعيل بن حماد الجوهري، "الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية". تحقيق أحمد عطار، (ط٤، بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٨٧م)، ٢: ٤٨١.

(٢) أحمد بن فارس بن زكرياء، "معجم مقاييس اللغة". تحقيق عبد السلام هارون، (دار الفكر، ١٩٧٩م)، ٣: ٤٠.

(٣) ابن سيده علي بن إسماعيل، "المحكم والمحيط الأعظم". تحقيق عبد الحميد هنداوي، (ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠٠٠م)، ٩: ٨٥.

وفي لسان العرب لابن منظور: "الزيادة النمو، ...والزيادة خلاف النقصان، ...وزدته أنا أزيده زيادة: جعلت فيه الزيادة، واسترزته: طلبت منه الزيادة، واستزاده أي استقصره، واستزاد فلان فلانا إذا عتب عليه في أمر لم يرضه، وإذا أعطى رجلا شيئا فطلب زيادة على ما أعطاه قيل: قد استزاده، يقال للرجل يعطَى شيئا: هل تزداد؟ المعنى: هل تطلب زيادة على ما أعطيتك؟ وتزايد أهل السوق على السلعة إذا بيعت فيمن يزيد، ...وتزيّد السعر: غلا..."[(١)].

في النصوص السابقة في بيان المعنى الإفرادي للزيادة نجد المعجم قد أبان عن حالة من الاشتراك اللفظي تكتنف لفظة (الزيادة)، بحيث يصير من الصعب جدا تعيين المعنى الأولي الذي نطقت به الكلمة من قبل أن تتزاحم عليها كل تلك الدلالات الإضافية التداولية من مثل: (أزيده: جعلت فيه الزيادة، واسترزته: طلبت منه الزيادة، وتزيّد فلان في كلامه وفعله: تكلّف الزيادة فيه، والتزيّد في الحديث: الكذب...)، وهذا التكثيف الدلالي الحاصل في شرح معنى (الزيادة) المعجمية يسلمنا قسرا إلى معالجة مدلول (الزيادة) معالجة نسبية خالصة، لا تنفك عن ضرورة متابعة السياق الذي ترد فيه لفظة (الزيادة)؛ حتى نقع على المعنى المراد منها من بين تلك المعاني الغزيرة الحافلة بها تلك اللفظة.

ويمكن من خلال الاستعانة بالنصوص السابقة أن نوزّع الدلالات المستعملة في (الزيادة) على مسارَين منفصليْن ليتحرّر بهما المقولة الأولى في بيان معنى (الزيادة) الأول:

المسار الأول: المدلولات أو المعاني الإضافية المركبة (الصرفيّة النحويّة): وهذه تأتي تالية للمعاني الأولية؛ لأنها لا تظهر في حال إفراد لفظة (الزيادة) مجردة، وإنما تكشف

(١) ابن منظور محمد بن مكرم، "لسان العرب". (ط٣، بيروت: دار صادر، ١٤١٤هـ)، ٣: ١٩٨.

هذه المعاني عن نفسها من بعد أن تتركب (الزيادة) من أحد إضافتيْن إلى أصلها المفرد: إضافة في مبنى الصيغة من خلال إدراج الحروف الزوائد، وما يطلبه هذا الإدراج من ضرورة تغيير المعنى الأول؛ إذ الزيادة في المبنى تقضي بزيادة المعنى كما يقرر ذلك الصرفيون في باب (معاني الصيغ الزوائد)؛ فيذكرون في صيغة (استفعل) –مثلا– أن الألف والسين والتاء تدل في أحد معانيها على إضافة معنى (الطلب) إلى معنى الأصل الذي اشتقت منه[١]، فكان التطبيق المعجمي حاضرا من خلال النصّ على هذا المدلول في صيغة (استفعل) المشتقة من لفظة (الزيادة) لما ذكروا أن معنى " استزدته: طلبت منه الزيادة". وكذلك فعلوا في إبراز معنى صيغة (تَفَعّل) والتي قرر لها الصرفي في أحد معانيها الدلالة على (التكلف)[٢] فذكر أهل المعجم في معنى (تَفَعّل) المشتق من لفظة (الزّيادة): "وتزيّد في كلامه: تكلّف الزيادة فيه".

والإضافة الثانية تكمن في دخول لفظة (الزيادة) في علاقة إسنادية نحوية يترقّى بها المدلول المعجمي مفارقا الدلالة المجرّدة إلى الإفصاح عن معان لا تظهر إلا في تركيبات إسنادية مخصوصة بعينها؛ من مثل: "تزيّد السّعر: غلا"، "والتّزيّد في الحديث: الكذب"؛ إذا معنى (الغلاء) ومعنى (الكذب) لا يمكن تصوّرهما في لفظة (الزيادة) ابتداء، إلا من بعد أن تضاف (الزيادة) مشتقّة اشتقاقا خاصّا إلى لفظة (السّعر) فينشأ معنى (الغلاء)، أو أن تضاف إلى (الحديث) فينشأ معنى (الكذب).

أما المسار الثاني: فهو مسار متابعة المدلول المفرد (المعنى المعجمي): وفيه يراوح

(١) انظر: أحمد بن محمد الحملاوي، "شذا العرف في فن الصرف". تحقيق نصر الله عبد الرحمن، (الرياض: مكتبة الرشد)، ٣٤.

(٢) انظر: الحملاوي، "شذا العرف"، ٢٩.

المعجم في شرح معنى (الزيادة) بين (النّموّ) وبين معنى: (خلاف النّقصان)، والمعنيان محتاجان إلى مراجعة وتدقيق لأجل الظفر بالمدلول الذي يفي بكل دائرة المعنى الأولية التي تؤول إليها جميع استعمالات (الزيادة) مفردة كانت أم مركبة.

هنا يضطرّنا التّحليل إلى ضرورة التعاطي مع النسبيّة الإضافية التي تفرعت لأجلها مدلولات (الزيادة)؛ لأنها من الألفاظ الحيّة حياة مستمرة في اللسان قديما وحديثا، محتفظة بقيمتها وبزخمها الدلالي الحاضر على جميع المستويات المعرفية أو التداولية الاجتماعية، وهذا ما يفسر لنا كثرة الإلصاقات الدلالية التي تعرضت إليها لفظة (الزيادة) في صيرورتها الثقافية التاريخية والمعاصرة، لأن من أبرز سمات الحياة التي تشيع في الألفاظ الحية المتداولة هي سمة الثراء؛ والتي حفلت بها تماما لفظة (الزيادة) كما يوضح ذلك المعجم.

نعود إلى المعجم عندما يثبت (للزيادة) معنى (النّموّ) معتبرا ذلك واحدا من المعاني الأولية البارزة إلى الاستعمال حال النّطق بلفظة (الزيادة) في بعض السياقات، تركيبية كانت أو معجمية إفرادية، ولكن السؤال المطروح هنا: هل معنى (النّموّ) يشيع في لفظة (الزيادة) شيوعا مطلقا يلازمها فلا ينفك عنها؟ لأنه وبموجب ذلك الشمول اللازم لمعنى (الزيادة) يصير مدلول (النمو) هو المعنى الأولي البسيط الذي نشأ مع رمز (الزيادة) ابتداء.

وفي الإجابة نجد معنى (النمو) قاصرا عن الإحاطة بالمدار الدلالي للفظة (الزيادة)، فهو يحضر في سياقات معينة يكون معناه فيها ظاهرا، ويخفت في سياقات أخرى تحضر فيها لفظة (الزيادة) ويغيب عنها معنى (النمو)؛ ليشكل ذلك الغياب تحييدا صريحا لأحقية (النمو) في تعيين المعنى الابتدائي (للزيادة)، لأن من أبرز تجليات المدلول الأولي لمعنى (الزيادة) هو دخول اللفظة في علاقة تقابلية إضافية بحيث لا يخفت عامل النسبية

فيها إلا من بعد بروز المعنى الضدي المقابل لها وهو: (النقصان)، وأزعم في هذا المقام أن (الزيادة) لم تنشأ أساسا لتعيين معنى إفرادي معجمي بمعزل عن ضرورة سلكها في شريط العلاقة التقابلية أمام معنى (النقص)، إنما هي ذات منشأ تركيبي ابتداء، مصمم لقياس التقديرات كمية كانت أو نوعية، فلا يتعين معنى (الزيادة) ويتحرر من نسبيته مع استبعاد الكفة الأخرى في الميزان والتي يمثلها معنى (النقص)؛ إذ سيختل مؤشر القياس الذي بنيت لأجله تلك العلاقة الضدية التي شاع تقريرها في الاستعمال التداولي والمعرفي قديما وحديثا لأجل تجلية تلك العملية الحسابية التي تحتكم إلى مؤشر الزيادة والنقص في إنجاز كثير من تعاملاتها الحياتية.

إن إشهار المعجم لعلاقة المقابلة أمام تحرير القول في معنى (الزيادة) ما كان إلا لأجل أن الطرف الثاني في المعادلة –معنى النقص– كفيل بتنقيح مدلول الطرف الأول لإنجاز معنى (الزيادة)، وإلا سيضطرب تعيين مدلولها الأول فيما لو عالجه المعجم علاجا إفراديا يقصر نظره عن طبيعة العلاقة المركبة التي ترسم صورة المفهوم كاملة من دون إخلال بإسقاط جزء من المعنى حال إغفال تلك العلاقة الضدية عند البحث في مضمون (الزيادة) الأولي عن معنى إفرادي خالص، وهذا ما لم يحصل؛ لإدراك صانع المعجم أن هناك علاقات بين الألفاظ تساهم في إنجاز المعنى الأولي، ولا يصح إهمالها ولا إلغاؤها لكي لا تسقط تلك العلاقات التي خلقت لأجلها تلك الألفاظ تابعة لها؛ والعلاقة الضدية واحدة من بين العلاقات الشارحة لمعاني الألفاظ التي لم يغفل عنها المعجميون، وعندما أرادوا تعيين مدلول (الزيادة) لم يستنكفوا عن الإبلاغ عن اللفظة المقابلة لها والمكملة لمدلولها وهي لفظة (النقص).

ولكن عندما نغادر مجال التحليل النظري عن القول في (الزيادة) المعجمية، ونتجه

إلى معافسة الواقع التطبيقي الدراج الذي ينشط فيه التداول المكثف لمعادلة (الزيادة والنقص): نجد أن الاستعمال لا يقابل بين الزيادة والنقص مقابلة مطلقة بحيث يتحدد مقدار الزيادة ومقدار النقص بمجرد الظّفر بالمعنى المعجمي مجردا كما ذكره المعجميون، بل لا بد أن يحتكم طرفا المعادلة الضدية إلى إطار مرجعي قياسي يتعين من بعد الرجوع إليه القول بالزيادة أو القول بالنقص، وإلا سنسقط في شباك النسبية مجددا؛ بتمييع الحد الفاصل بين تقدير الزيادة والنقصان إذا ما أهملنا ذلك الإطار المرجعي، وهو الأمر الذي لا يقره الاستعمال، ولم ينبه إليه المعجم، بل أهمله.

كما نجد أن المزاولة العملية التي تستعين بالمقابلة بين الزيادة والنقصان قد جاءت قيدا على ذمة الإطلاق المعجمي لمّا أسقط الركن الذي يشغل تلك المعادلة، ويساهم في شرحها وتعيين قياس طرفَيها؛ متى نقول عن الشيء: إن فيه زيادة، ومتى نقول عنه: إن فيه نقصانا، هنا تكمن ضرورة إبراز الحد الفاصل بينهما ليتعين واحد من الطرفَين، وبذلك يكتمل القول في تحرير معنى لفظة (الزيادة) المعجمية.

يذهب إنسان مريض إلى الطبيب؛ فيطلب منه من بعد أن يشخّص حالته أن يتناول الدواء المناسب له من غير أن يزيد منه ولا ينقص منه –إلى هنا يتوقف المعنى المعجمي لمدلول لفظة (الزيادة)–، ولكن ذلك المريض لم يفهم كنه الزيادة ولا النقصان من دون أن يوجهه الطبيب إلى شيء يقيس عليه؛ عندها سيطلب من طبيبه أن يحدد له مقدار الجرعة الواحدة، ولتكن –على سبيل المثال– (١٠ مليجرام)؛ هنا سيشكّل هذا المقدار الحد الفاصل الذي يتعين به قياس الزيادة أو النقصان في الجرعة؛ إن أخذ أكثر من العشرة مليجرام أو أقل منها.

وربما طلب من طبيبه أن يعين له جهة أخرى في القياس لمعرفة الزيادة من النقصان

في وضع مختلف– بأن يسأله عن عدد مرات أخذ الدواء في اليوم –ولتكن ثلاث مرات– ، وحينئذ سيشغل هذا الرقم معادلة قياس الزيادة من النقصان مرة أخرى ويتعيّن فيها طرفا المعادلة تعيينا دقيقا وبعيدا عن التجريد الذي يعطلها حال الإطلاق بلا قيد، وهو الأمر الذي دفع بذلك المريض إلى أن يطلب تعيين جهتيْن في القياس؛ حتى يحذر في المزاولة العملية من الوقوع في المحظور التجريبي عند الزيادة في الجرعة المحددة أو إنقاصها من كلا الجهتيْن (مقدار الجرعة، وعدد تكرارها).

ويمكن من خلال ما سبق أن نحصر سمات الزيادة المعجمية التداولية في سمتيْن رئيسيّتيْن:

- السمة الأولى: صلاحية الزائد للاستغناء عنه بحذفه أو إهماله؛ لأن المريض في المثال السابق قد حذره طبيبه من الزيادة في مقدار الجرعة وعدد تكرارها؛ فتعتبر الزيادة بذلك مطروحة مهملة.
- والسمة الثانية: ضرورة تعيين إطار مرجعي يصح قياس الزيادة عليه؛ لأنها من دونه تظل مبهمة يعطل الإطلاق تشغيل مدلولها الذي يحتاج إلى تعيين المقيس ضرورة.

وتجدر الإشارة في هذا المقام إلى أن صناعة المعجم تستثمر في العلاقات المتشابكة فيما بين الألفاظ لإنجاز مدلولاتها حال الإفراد، وأن عملية سبر المعنى في ذاته لا تعدو على مجرد وضع اللفظ الدال بإزاء لفظ آخر تعتبره هو المدلول؛ أملا في أن ينجز ذلك اللفظ الآخر وظيفة المعنى، وأن المعنى المعجمي يتخذ نمطا شكليا ظاهريا من خلال المقاربات اللفظية التي يشتغل عليها صانع المعجم، معتمدا على شبكة العلاقات التي تكون بين الألفاظ؛ ومن أبرز هذه العلاقات وأكثرها ظهورا في المعجم علاقتان: الأولى: علاقة المماثلة أو المرادفة؛ التي تسلك مجموعة من الألفاظ على خط معنى واحد؛ كالمرادفة بين لفظتيْ: (الزيادة) و(النمو)، وبما أن المعنى المعجمي يتخذ نمطا شكليا

ظاهريا في المواءمة بين الألفاظ فسوف ترى أن المعجم لما يريد أن يسمي معنى (الزيادة) فلن يزيد على أن يضع لفظة (النمو) بإزائها؛ معتبرا إياها المعنى في هذا المقام، ولما يريد أن يبحث في معنى (النمو): فسوف تنقلب معادلة اللفظ والمعنى السابقة ليصير (النمو) هو اللفظ الدال، بينما ستشكل (الزيادة) دور المعنى الكاشف عن مدلول (النمو)؛ فيقول المعجمي: إن معنى النمو هو الزيادة[١]، والتحليل السابق ينبئك عن طريقة المعجمي في الاستثمار في علاقة المماثلة فيما بين لفظتيْ: (الزيادة) و(النمو)، إن كان أحدهما هو الدال فسيصير المعنى إلى اللفظ الآخر، وهكذا.

أما العلاقة الثانية: فهي علاقة المقابلة؛ والتي تتخذ من شبكة الألفاظ الأضداد طريقة أخرى في الكشف عن المعنى، كما حصل مع لفظة (الزيادة) التي أقر لها المعجم معنى: (خلاف النقصان)؛ ليشير بذلك إلى طريقة الاستثمار في علاقة المقابلة فيما بين الألفاظ، وكيف يتحرر المعنى المعجمي من خلالها، وقد كان.

(١) انظر: الخليل بن أحمد الفراهيدي، "كتاب العين". تحقيق مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، (بيروت: دار ومكتبة الهلال، ١٩٨٠م)، ٨: ٣٨٤.

المبحث الثاني: طريقة تكوين مبحث الزيادة الصرفي

في المبحث البنيوي للكلمة يتناول الصرفي الأسماء المتمكنة والأفعال المتصرفة بمزيد عناية، كون هذه التغيرات التي تعتري الكلمة من التمكن والتصريف هي التي يمكن لها من بعد فحصها وتشذيبها أن تنسلك في نظام معرفي دقيق يشكل فيه بناء القواعد البنيوية المطردة إحدى أبرز المعالم النسقية التي تكشف عن وجود ذلك النظام الذي تجري فيه الكلمات على نسق محدد في التغيير، وليست مجرد تغييرات عشوائية طائشة تعتري الكلمات من دون نظام يحكمها، ويتنبأ بالمآلات التي تصير إليها الكلمات من بعد أن يدخل التغيير في متنها، ومن بين هذه التغييرات التي دقق فيها الصرفي: التغيير في الكلمة بزيادة حروفها.

والتغيير في عدد حروف الكلمة بالزيادة فيها يعد واحدا من المباحث التي أحسن الصرفي القول فيها؛ بدليل كشفه عن نظام واقعي تنتهجه الألفاظ العربية على كثرتها الفارطة، واستطاع أن يؤسس لنظام الزيادة البنيوي من خلال بنائه على ثلاث مقولات يتعين بها مصطلح الزيادة الصرفي، ويظهر ظهورا واضحا وناجزا؛ هي: مقولة الجذر والاشتقاق، ومقولة الميزان الصرفي، ومقولة المبنى والمعنى.

أولا: مقولة الجذر والاشتقاق

هي مقولة تستند في مبادئها أو منطلقاتها على مخرجات نظرية الأصل والفرع التي عالجها علم المنطق الجدلي؛ الذي قد قرر بأن العلاقة بين ثنائية الأصل والفرع لا تنقدح في ذهن المتكلم ليسمي بها الأشياء التي تندرج تحتها– إلا من بعد تحقق أربعة خصائص يتفاعل بها الفرع مع أصله[1]:

---

(١) انظر: توفيق زايد الفهمي، "فلسفة الأصل النحوي". *مجلة الآداب والعلوم الإنسانية بجامعة الملك عبد العزيز* ١٢، (٢٠٢٠م) ٧٢-٧٧.

١- الفرع محتاج إلى الأصل احتياجا ضروريا ليحقق وجوده.
٢- الأصل سبب والفرع أثر عنه.
٣- رتبة الأصل: السبق، ورتبة الفرع: التراخي.
٤- حالة الأصل: الثبات، وحالة الفرع: التغيّر.

ويتبين مثال ثنائية الأصل والفرع متضمنا الخصائص الأربعة السابقة في ثنائية (الوالد والولد)؛ فـ(الوالد) أصل و(الولد) فرع محتاج إليه احتياجا ضروريا ليحقق وجوده، و(الوالد) سبب مؤثر في وجود (الولد)، ورتبة (الوالد) تسبق ظهور (الولد)، وحالة الأصل الثبات، فلذلك لا يكون (الوالد) إلا واحدا، بينما يصيب الفرع الذي هو (الولد) حالة التغير من خلال قابليته لأن يتعدد الأولاد.

ولما وقف الصرفي أمام مبحث الزيادة لم يكن أمامه إلا أن يستعين بمخرجات نظرية الأصل والفرع؛ ليحرر بموجبها مفهوم الزيادة عنده؛ متى نقول عن الكلمة: إنها مزيدة، أو إنها خلت من حروف الزيادة؟ وبمجرد طرح الصرفي لهذا السؤال فإني أزعم مطمئنا إلى أن علماء الصرف قد فطنوا إلى طبيعة العلاقة التداولية التي تدخل فيها لفظة الزيادة، وأنه من أجل تفعيل مضمونها كما أفاد بذلك المعجم لا بد من تعيين إطار مرجعي تقاس به بنية الكلمة؛ ليتحرر من بعد الرجوع إليه القول في (الزيادة) وفي تقديرها أو مقدارها.

هنا يستحضر الصرفي ثنائية الأصل والفرع على اعتبار أن مفهوم (الأصل) المنطقي يمكن أن يشكل مرجعا تقاس به الزيادة الصرفية، ويسمي الأصل: بالجذر، ويسمي الفرع: بالاشتقاق؛ ليشير إلى رعاية الصرفي للمجال التجريبي الذي يشتغل عليه، فيسمي لأجله مفاهيم جديدة حتى لا يقع الخلط بين مجال الصرف التجريبي، وبين مجال المنطق الجدلي النظري، وأن الصرفي لن يقرأ الأصل والفرع قراءة تجريدية كتلك التي قدمها أهل المنطق، إنما سيرتقي بالتجريد إلى إسباغ المثال الصرفي عليه ليراعي خصوصيته الفنية

والمعنية بمتابعة التغيرات الحادثة في بنية اللفظة المفردة.

ولأجل تقرير الكلمة الأصل أو الجذر التي تتفرع منها الكلمات المشتقة بالزيادة فيها– اقترح الصرفي للوقوع على جذر الكلمة اقتراحَين صحيحَين ومتشابكَين؛ أولهما لفظي شكلي، والثاني معجمي دلالي(١):

- الاقتراح الأول: أن تَثبت الحروف الأصول مرتبة في جميع تصاريف الكلمة: لأن من خصائص الأصل النظري: لزومه لحالة الثبات والاستقرار، وكانت هذه الحالة الثابتة للأصل مغرية للصرفي لأن يستعين بنظرية الأصل ويكشف بها عن النظام القابع في بطن رموز الألفاظ المتشابكة التي تتمدد حروفها أو تنحسر.
- انظر مثلا إلى هذا الحقل من الألفاظ المتشابكة: (أسلم، مسلم، مسالم، مستسلم، سالم، سلمان، سليم، إسلام...)– وسترى أن الثابت الوحيد فيها هي أصوات (السين واللام والميم) منطبعة في رسم جميع الكلمات السابقة، ومحافظة على الترتيب نفسه فيما بينها، فخلقت بذلك الثبات قاعدة البنيان أو الأساس الذي يبنى عليه ما بعده من تشكيلات الأصوات المزيدة المشتبكة برباط الجذر؛ وعن هذا المعنى يقول ابن مالك في ألفيته(٢):

والحرفُ إن يَلزم فأصلٌ والذي لا يلزم الزائدُ مثلُ تا احتُذي

- والاقتراح الثاني: أن يتشتت المعنى المعجمي عند حذف حرف من الحروف الأصلية في الكلمة: فتجد أن الجذر (س ل م) ينفرط منه الفعل الماضي:

(١) انظر: يعيش بن علي بن يعيش، "شرح الملوكي في التصريف". تحقيق فخر الدين قباوة، (ط١، حلب: مطابع المكتبة العربية، ١٩٧٣م)، ١٠٩.

(٢) محمد بن عبد الله بن مالك، "متن ألفية ابن مالك". (ط١، بيروت: دار ابن حزم، ٢٠٠٢م)، ١٦٥.

(سَلِمَ)، كما تجد أن معناه المعجمي الذي هو: (السلامة)- حاضرا في جميع الألفاظ المشتقة منه من مثل: الفعل الثلاثي المزيد بهمزة التعدية: (أَسْلَمَ)، واسم فاعله: (مسلم)، وجمعه: (مسلمون)، وتصغيره: (مُسَيْلِم)، والنسب إليه: (مُسلِميّ)...، ولما نريد أن نعين الحروف الأصول سنلاحظ أن حذف الحرف الزائد لا يغير من حضور المعنى المعجمي في الكلمة؛ فحذف ميم اسم الفاعل من كلمة (مُسلم) لا يتلاشى معه شكل الحروف الأصول ولا ترتيبها، بل تبقى، ويبقى معنى (السلامة) مستمرا فيما بقي من حروف الكلمة (سلم)، أما عند حذف حرف من الحروف الأصول في الكلمة؛ كحذف السين من (سَلم) فإنه يتشتت بها معنى (السلامة)، ويتلاشى تماما، وهو الأمر الذي يتعين بموجبه التنصيص على أن حروف (السين واللام والميم) هي أقل ما تبنى عليه الكلمة التي تحمل مدلول (السلامة)، وأن هذا البناء الأقل سيطلق عليه الصرفي مفهوم الأصل أو الجذر؛ ليشكل بذلك الإطار المرجعي الذي يتعيّن من بعده الخوض في مبحث الزيادة الصرفي.

ويدلك على صحة الاقتراحين اللذين قدمهما الصرفي ليحرر باب الزيادة مستعينا بنظرية الأصل والفرع- نجاحه في الكشف عن النظام الذي يجري على الألفاظ المجردة وتلك المزيدة، وأن يظفر برزنامة من القواعد المطردة في وصف بنية الكلمة من حيث التجرد أو الزيادة؛ جاء منها:

- المجرد: ما كانت جميع حروفه أصلية، لا يسقط حرف منها في تصاريف الكلمة بغير علَّة. والمزيد: ما زِيد فيه حرف أو أكثر على حروفه الأصلية.
- لا يقبل التصريف من الأسماء والأفعال ما كان على حرف واحد أو على حرفين.
- أقل ما تبنى عليه الأسماء المتمكنة والأفعال المتصرفة: ثلاثة أحرف.
- أكثر ما يبلغ الاسم المجرد: خمسة أحرف.

- أكثر ما يبلغ الفعل المجرد: أربعة أحرف.
- أكثر ما يبلغ الاسم بالزيادة: سبعة أحرف.
- أكثر ما يبلغ الفعل بالزيادة: ستة أحرف.
- الزيادة المطردة محصورة في عشرة أحرف جمعها الصرفي في كلمة (سألتمونيها)[1].

ثانيا: مقولة الميزان الصرفي

وكانت هذه المقولة تأتي في الدرجة التالية، من بعد تحرير مقولة الجذر والاشتقاق؛ والتي عالجها الصرفي معتمدا على منجزات علم المنطق الجدلي في نظرية الأصل والفرع؛ ليكشف بها عن البنية المجردة (الأصليّة) للكلمة؛ من أجل أن يتخذها مرجعا للكشف عن الحروف الزوائد التي خالطت البنية الأصلية.

أما مقولة الميزان الصرفي فلم يكن الغرض منها الكشف عن النظام الذي تجري عليه الأبنية المجردة والمزيدة؛ فتلك مهمة قد أنجزتها مقولة الجذر والاشتقاق على أتمّ وجه وأكمله، إنما كان الغرض من مقولة الميزان الصرفي تعليميا بحتا؛ ليسهّل على الدارس الصرفي المبتدئ الخوض في مبحث الزيادة، وليسرع للباحث الصرفي المختص عملية تعيين الزوائد من الأصول ومعرفة موقع الزائد في الكلمة.

والمهمة التي يناوشها الصرفي لأجل الظفر بخلق أنموذج تعليمي غايته التبسيط– شاقة عسيرة، تحتاج إلى عبقرية فذة تقترح حلا يغربل كل الكلمات التي يحويها المعجم العربي بعامة، وما أكثرها! حتى ينكشف للدارس وجه النظام في الزيادة؛ والذي يسيّر حركة البنية المفردة للحرف أصليا كان أو مزيدا، وكان الحل العبقري لإنجاز الصرفي

(١) انظر في ذلك كله: ابن مالك، "متن ألفية ابن مالك"، ١٦٣–١٦٧؛ الحملاوي، "شذا العرف"، ٢١. وانظر شروح ألفية ابن مالك في باب التصريف.

اقتراحه يكمن في العودة إلى علم المنطق مرة أخرى ليستعير منه مفهوم التجريد، ولكن يستعمله بطريقة مغايرة لتلك الطريقة التي سبقت الإشارة إليها في مناقشة مقولة (الجذر والاشتقاق)؛ لأن التجريد هناك كان الصرفي قد سمى به الحروف الأصلية للكلمة؛ التي تخلو من الزيادة، أما في هذا الموضع فإنه يريد بالتجريد أن ينسف صور الحروف التي تقع موقع الأصل من الكلمة، ويغيرها بحروف ثابتة يقترحها هو؛ فقابل صورة الحرف الأول –أيا كان رسمه– بحرف الفاء، والثاني بحرف العيْن والثالث باللام؛ لأن أكثر ما تبنى الكلمات الأصول على ثلاثة أحرف –وهذه إحدى القواعد التي لاحظها الصرفي في مقولة الجذر والاشتقاق–، وكانت هذه هي الطريقة المثلى لتعرية الحروف الزوائد ومواقعها من الكلمة، من بعد تغطية الحروف الأصول بصورة واحدة هي صورة (فعل)، وقد شرحَ الصرفي طريقة تشغيل الميزان الصرفي بقوله: إذا أريد وزن أي كلمة: قوبلت الأصول بالفاء والعين واللام فإن بقي بعد هذه الثلاثة أصل عبّر عنه باللام، أما الحرف الزائد في الكلمة فإنه يعبّر عنه بلفظه، وقد ذكر ابن مالك المعنى نفسه في ألفيته حين قال(١):

بضِمن فِعلٍ قابِل الأصولَ في وزنٍ وزائدٌ بلفـظه أُكتُفي
وضاعفِ اللامَ إذا أصلٌ بقي كراءِ جعفر وقافِ فستقِ

يقول ابن يعيش: "اعلم أنه لما مست الحاجة إلى معرفة الأصل من الزائد؛ لما يبتنى على ذلك من مسائل التصغير والتكسير وغيرهما– احتاطوا في سمة ذلك بأن جعلوا للكلم مثالا كالميزان، قابلوا الأصل فيه بالفاء والعين واللام، وجاؤوا بالزائد نفسه ألبتة محكيا، ويكون نظم الحركات والسكون في المثال كنظمها في الممثَّل...، فإذا قلت: (يضرِب) فوزن الكلمة (يَفْعِل)، الياء زائدة ولذلك لفظت بها نفسها؛ ألا ترى أنها لا

(١) ابن مالك، "متن ألفية ابن مالك"، ١٦٥.

تلزم وتزول في: ضَرَبَ وتَضْرِب وضارِب؛ فصار الأصل في اصطلاح أهل هذه الصناعة عبارة عما يقابَل في المثال بالفاء والعين واللام، والزائد عبارة عما ليس بفاء ولا عين ولا لام. وليس المعنيّ بالزائد ما لو حذفته لم يختلّ معنى الكلمة...؛ ألا ترى أن الألف في (ضارِب) تدل على الفاعل، فلو حذفتها لزالت هذه الدلالة"[(١)].

وأنا لا أوافق ابن يعيش على دعايته أن الغرض من الميزان الصرفي هو معرفة الأصل من الزائد، فهذه مرحلة تالية للمرحلة الأولى التي أبانت فيها مقولة (الجذر والاشتقاق) عن النظام الذي يجري عليه الحرف الأصيل والحرف المزيد في المفردة العربية؛ بدليل أن الشرط التداولي الذي يطلبه المعجم في لفظة الزيادة: من ضرورة تعيين إطار مرجعي تقاس به الزيادة– لم تحققه ولم تضطلع به مقولة (الميزان الصرفي)، إنما كانت مقولة (الجذر والاشتقاق) هي القائمة بالاستجابة لتلك السمة التداولية في لفظة (الزيادة)؛ لما عينت الأصل من الزائد من بعد الاستعانة بنظرية الأصل والفرع المنطقية، واتخذتها معيارا تقيس به الزائد الصرفي؛ لتكشف عن نظامه القابع في بنية الكلمة العربية، أما مقولة (الميزان الصرفي) فقد سبقت الإشارة إلى غايتها التعليمية من التيسير والتسريع في عملية تعيين الأصل من المزيد.

كما أن مقولة (الميزان الصرفي) مؤسسة على إحدى النتائج التي سجلتها مقولة (الجذر والاشتقاق) من أن: أقل ما تبنى عليه الأسماء المتمكنة والأفعال المتصرفة: ثلاثة أحرف؛ فبنى الصرفي على هذه النتيجة خطة الميزان الصرفي المجرد في ثلاثة أحرف هي الفاء والعين واللام.

نعود لننظر إلى جودة الحل المقترَح الذي أحدثه ابتداع الميزان الصرفي– كيف أبان عن انكشاف شديد الوضوح أمام الدارس الصرفي تتعيّين به تماما الحروف الأصول من

(١) ابن يعيش، "شرح الملوكي في التصريف"، ١١٣.

الزوائد ومواقعها من الكلمة، كما أسلمه إلى الوقوع على حقيقة النظام الطردي الذي تنساق إليه الأصول والزوائد ليكون مضطلعا به، بل أبعد الصرفي في التقرير إلى غاية أن يميّز بالميزان الصرفي بين إيقاع الكلمة العربية وتلك الأعجمية التي لم تتطابق مع الإيقاع اللفظي لمفردات اللسان العربي، ذلك اللسان الذي يفصح عن هوية خاصة به في مجال البنية اللفظية؛ ليفرق بها الدارس بين اللفظ العربي واللفظ الدخيل.

ثالثا: مقولة المبنى والمعنى

لم يكن من شأن الصرفي وهو يناوش دراسة البنية الظاهرة للألفاظ– أن يشتبك مع موضوع الدلالة التي تحتملها تلك الألفاظ؛ لأنها مهمة مرهونة إلى علم المعاجم العربي، والتي كان قد شرع بعض المعاجم –لا سيما الحديثة منها كالمعجم الوسيط ومعجم المعاني الجامع ومعجم الغني– في الإبانة عن تلك الدلالات؛ هذه هي القاعدة الأصل في الفصل بين التخصصات التي تنظر في مستويات الدراسة لعناصر اللغة الأربعة: الصوت والصرف والنحو والمعجم.

كما أنه ليس المقصود من تناول مقولة المبنى والمعنى أن يتم التطرق من خلالها إلى معالجة هذه الظاهرة بعامة؛ لأنها مطروقة منتثرة في ثنايا صفحات علم المنطق الجدلي، ومن بعده تطرقت إليه البلاغة العربية؛ تدلي بدلوها في متابعة جدلية اللفظ والمعنى القديمة الجديدة، فلم يلتفت الصرفي إلى مناقشتها في مدونته البنيوية الخاصة، إنما المقصود من مناقشة قضية المبنى والمعنى في باب الزيادة الصرفية: هو الإشارة إلى الملاحظة التجريبية التي دونها الصرفي في باب الزيادة كقاعدة مطردة؛ تكشف عن طبيعة مصطلح الزيادة الصرفية وماهيته؛ وهي قاعدة: "الزيادة في المبنى تقتضي غالبا زيادة في المعنى"[(١)].

(١) محمد بن علي الهروي، "إسفار الفصيح". تحقيق أحمد قشاش، (ط١، المدينة: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، ١٤٢٠هـ)، ١: ١٧٦.

والأمر الذي ألجأ الصرفي إلى أن يشتبك مع ظلال المعاني القابعة خلف البنية الظاهرة للألفاظ– أنه وجد في أثناء نظره في باب الزيادة أنه لا يناقش الزيادة الفضلة التي يصلح الاستغناء عنها مطلقا؛ كما الحال مع الزيادة المعجمية، وأن الزيادة هنا ليست لغرض الزيادة فحسب، بل وجد أنه يناقش نوعا منها مخصوصا لا يساير سمة الفضلة التي لا يُحتاج إليها، إنما ظهر له في دراسته للحروف المزيدة أن زيادتها إضافية في جانب المعنى، بحيث ينشأ عنها معان لا تصل إليها اللفظة في حال تجردت من تلك الحروف الزوائد، كما أن تلك المعاني التي تظهر من بعد إضافة الحرف الزائد لا يمكن وصفها بأنها طارئة، بل وجد الصرفي أنها ملازمة للحرف المزيد إذا تموقع في الكلمة بتموقعات معينة، فيطرد المدلول المحدَث بالزيادة متى وُجدت؛ وبهذا المعنى صاغ ابن يعيش ملاحظة الصرفي في اطراد المعاني الملازمة للزيادة وتنوعها: "وليس المعنيّ بالزائد ما لو حذفته لم يختلّ معنى الكلمة...؛ ألا ترى أن الألف في (ضارِب) تدل على الفاعل، فلو حذفتها لزالت هذه الدلالة".

وبناء على الملاحظة السابقة التي سجلها الصرفي في دلالة الأبنية المزيدة– اضطر إلى أن يبتعد بتعريف مصطلح الزيادة الصرفي عن مطلق المعنى الذي تفضي إليه الزيادة المعجمية؛ وهي كونها هامشية فضلة يصح الاستغناء عنها، أما الزيادة الصرفية فقد وجد أنها تؤدي في تركيب الكلمة إلى معاني مخصوصة لا تصل إليها البنية المجردة لتلك الكلمة؛ كالفاعلية والمفعولية والتفضيل والمرّة والهيئة والآلة والمبالغة والتثنية والجمع والتصغير...، إلى غيرها من جملة المعاني التي تكتسبها الصيغ الصرفية المزيدة، فصارت السمة المعجمية للفظة الزيادة عاجزة عن مواكبة المعنى المصطلحي الجديد الذي يناوشه الصرفي في دراسته لبنية الكلمة.

وكان العلاج لهذه المعضلة المفاهيمية أن يرجع الصرفي في قراءته لمبحث الزيادة عنده إلى علم المنطق مرة أخرى، ليتأكد له صدق ونجاعة الإطار المرجعي القياسي الذي

استعان فيه بعلاقة الأصل والفرع؛ التي كشفت له عن الحروف الأصول والحروف الزوائد، فارتأى أن هذا المعيار الدقيق وبهذا التحديد الدقيق صالح لأن يقوم بالتعريف بمصطلح الزيادة الصرفية، من بعد أن شكلت قاعدة: الزيادة في المبنى تدل غالبا على الزيادة في المعنى– عائقا أمام امتداد المعنى اللغوي للزيادة إلى المعنى الاصطلاحي الصرفي لها؛ فلم يقل في التعريف بالزائد الصرفي –مثلا–: إنه الحرف الذي يصح حذفه من الكلمة مطلقا، إنما ذهب في التعريف به إلى مقولة الجذر والاشتقاق ليكتبه كتابة منطقية حين قال عنه: "المجرد: ما كانت جميع حروفه أصلية، لا يسقط حرف منها في تصاريف الكلمة بغير علَّة. والمزيد: ما زِيد فيه حرف أو أكثر على حروفه الأصلية"(١).

وخلاصة القول في جملة الأفكار العريضة التي بنى عليها الصرفي فلسفته في باب الزيادة:

- أقام تفسير الزيادة الحرفية أمام نظرية الأصل المنطقية، واتخذ من الأصل مرجعا يمكنه القياس عليه؛ لتعيين الحروف الزوائد، من بعد أن اشترط ثبات حضور الحرف الأصلي في جميع تصاريف الكلمة، وقد نجح معياره في تحديد العلاقة بين طرفي المقابلة؛ إلى أين ينتهي الحرف الأصلي، ومن أين يبدأ الحرف الزائد، وكانت هذه الفلسفة التنظيرية هي الداعي الأول إلى تأسيس مقولة: (الجذر والاشتقاق)، لنلاحظ أن الصرفي يوافق على الامتداد المعجمي للسمة التداولية للفظة (الزيادة)، ويطبقها في مجاله البنيوي؛ أعني سمة: تعيين شيء يقاس به الزائد الصرفي.
- ثم ابتكر مقولة: (الميزان الصرفي)؛ ليسرّع عملية الوقوع على الحروف الأصول، وتلك المزيدة، ومواقعها من الكلمة؛ ليسهلها على الدارس الصرفي، من بعد

(١) الحملاوي، "شذا العرف"، ٢١.

أن وضعها في إطار تجريدي بسيط وفعال.

- وبعد أن تمكن الصرفي بنجاعة بارعة من بناء صورة باب الزيادة الصرفي، وكشف عن نظامه وأنساقه الطردية، ثم سهله أمام المتعلم كما مر– لاحَظَ أن كتابة التعريف الاصطلاحي لا تستقيم إلا من بعد مقاطعة السمة المعجمية الثانية التي تطلبها لفظة (الزيادة) –سمة: الصلاحية في الزائد للاستغناء عنه بحذف أو إهمال–؛ لأنه وجد مبحث الزيادة الصرفي يرتكز على دلالات تحدثها تلك الزوائد، ولا يصح الاستغناء عنها، فعاد إلى مقولة (الجذر والاشتقاق) يكتب بها التعريف بمصطلح الزيادة عنده، وكان المحفِّز له على التراجع في كتابة التعريف بالزيادة الصرفية إلى المقولة الأولى؛ مقولة (الجذر والاشتقاق)– ينحصر في الملاحظة التي قدمتها إليه مقولة (المبنى والمعنى)؛ من ضرورة مجاوزة إحدى السمات التي تطلبها الزيادة المعجمية؛ سمة الاستغناء عن الزائد.

المبحث الثالث: طريقة تكوين مبحث الزيادة النحوي:

وتستمر رحلة ترقي لفظة (الزيادة)؛ بداية من المعجم الذي ألزمه المنحى التداولي للّفظة: بأنها ذات طبيعة تقابلية، لا يصلح لها المدلول المفرد، بل لا بد لأجل إنجاز مدلولها أن تتوسع حلقة المعنى الأحادي الضيق عنها إلى ضرورة تعيين الطرف المقابل أولا، والذي أطلقت عليه مفهوم: الإطار المرجعي أو القياسي.

ولما وصل المفهوم إلى علم الأبنية والتراكيب الصوتية– تصرفوا فيه تصرفا يتسق مع طبيعة التخصص الذي يشتغل به الصرفي؛ فكان لمصطلح الزيادة أن وافق الامتداد المعجمي من جانب، وعارضه من جانب آخر لا يستقيم فيه المعنى المعجمي؛ لأن من صفات الزيادة التداولية: صلاحية الاستغناء عنها؛ وهذا الجانب عارضه الصرفي، وقطع الصلة فيه فيما بين الصرف والمعجم؛ لأنه لا يصف كنه الزيادة عنده كما ينبغي لها. وفي الجانب الآخر وافق الصرفي على ضرورة امتداد الإطار المرجعي إلى منظومة علم الأبنية؛ محافظا بذلك على خصوصية المدلول الذي يتطلبه تعيين (الزيادة)؛ من أنها لا يصلح لها المعنى المفرد، إنما تحتاج لأجل أن ينضج معناها إلى الدخول في علاقة مركبة؛ يصح معها قياس الزيادة حتى تتعين.

أما النحوي فقد عالج الزيادة وهو يراقب مسارَين متوازيَين أملتهما عليه طبيعة مساره الفني؛ الذي يقوم فيه بناء أنموذجه النظري بعامة على ضرورة ملاحظتهما، وبناء كل أفكاره عليهما:

- المسار الأول: مسار المعنى: الذي يفرض حضوره أمام النحوي ليضطلع به؛ فحصل للنحوي أن تقاطع مبحثه مع دلالات الألفاظ في التركيب فلم يهمل القول فيها، وقام بمراقبة حركة المعنى في السياق الذي وردت اللفظة فيه؛ ليحرر المعنى أولا، من قبل التحرير اللفظي لها؛ فكان (باب الكلام وما يتألف منه)– أولَ باب يضعه النحوي أمام المتلقي؛ ليخبره أن الكلام: هو اللفظ المفيد

فائدة يحسن السكون عليها[1]؛ في إشارة صريحة منه إلى أن رعاية المعنى هي أول ما يشتغل به في المجال التركيبي، كما قدمت الدراسة النحوية إلى الحقل الدلالي بعامة معنى خاصا بها، لا يختلط بالمعاني المعجمية أو البلاغية، بل له فيه معالجة خالصة ترسم هويته المغايرة؛ التي بها يقوم أحد أعمدة تكوين أنموذجه النظري، فقد حصر المعنى في متابعة الوظائف للألفاظ في سياق الجملة، ومن أراد أن ينظر إلى منجزات النحوي في حقل المعنى فما عليه إلا أن يتابع مصطلحات أو مسميات الباب النحوي؛ كالمبتدأ والخبر والفعل والفاعل والجار والمجرور والإضافة...؛ فإنها تصف طريقة الدراسة الخاصة للمعنى النحوي الخاص جدا.

- والمسار الثاني: مسار اللفظ: ويأتي في المرتبة الثانية من بعد تحرير لغة المصطلحات أولا (المعنى النحوي)، ومن بعد أن أنضج النحوي القول في المعنى لمعرفة وظائف الألفاظ في التركيب الذي وردت فيه– بدأ مرحلة متابعة المسار اللفظي بالبحث عن أثر تلك الوظائف أو تأثيرها على الألفاظ، فقام باقتراح إطارَين نظريَّين؛ واحد ينظر في التأثير اللفظي، والآخر يبحث عن الأثر اللفظي:
  - الإطار الأول: (نظرية العامل): وقد شرح فيها فكرته عن الألفاظ المؤثرة فيما جاورها.
  - والإطار الثاني: (نظرية الإعراب): وقد شرح فيها فكرته عن الأثر الذي تحدثه تلك الألفاظ المؤثرة فيما جاورها من الكلمات من رفع

(١) انظر: عبد الله بن عبد الرحمن ابن عقيل، "شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك". تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، (ط٢٠، القاهرة: دار التراث ودار مصر للطباعة، ١٩٨٠م)، ١: ١٤.

ونصب وخفض وجزم...

تلك هي الأسس التي بنى عليها النحوي أنموذجه النظري، وبالاسترشاد بها نستطيع أن نحزر فلسفته في تكوين مصطلح الزيادة عنده، وكيف تصرف في السمات التداولية التي يطلبها مضمون الزيادة المعجمي– بما يتناسب مع مجاله الفني؛ الذي يقوم على رعاية الأسس السابقة في دراسته المصطلحية.

لقد عالج النحوي حقيقة الزيادة عنده وهو يدرك طبيعة المسلك التداولي للّفظة في المعجم، وأنها تتطلب معاملة استثنائية حال الاشتغال بها؛ لأنه يحركها مدلولان لا مدلول واحد كما غالبية ألفاظ المعجم؛ فيشترط المعجم لأجل الوفاء بتحقيق مدلول (الزيادة) التداولي أن يراعى فيها سمتان:

- الأولى: ضرورة تعيين إطار مرجعي يصح قياسها عليه.
- والثانية: صلاحية الزائد للاستغناء عنه بحذفه أو إهماله.

السمة الأولى: تعيين إطار مرجعي يصح قياس الزيادة عليه

يقدم أحدهم تعريفا لمصطلح الزيادة النحوية بأنها: "الكلمة التي إذا حُذفت من الكلام لم يختل المعنى"(١)، والزيادة تحت هذا المفهوم لا تعبر عن كنه الزيادة النحوية بناء على مراقبة فلسفة الأنموذج بعامة، والغايات التي يرمي إليها، ثم الانطلاق منها إلى تحرير القول في مبحث الزيادة التركيبي؛ إذ يخبرنا التعريف السابق بأن الزيادة في مجال النحو لا تقاس إلا بمعيار واحد؛ هو المعنى ولا شيء غيره، بينما يخبرنا الأساس الذي قام عليه الأنموذج بأنه ينبغي على النحوي أن يضع نصب عينَيه معيارَين يقيس الزائد بهما؛ واحد في المعنى، وواحد في اللفظ.

(١) عزيزة فوال بابتي، "المعجم المفصل في النحو العربي". (ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٢م)، ١: ٥٤٢.

ولما نقلّب النظر في بطون المدونات النحوية التي تكلمت في مسائل الزيادة– نلاحظ أنها بنت القول فيها على التوافق التامّ بين مسائل باب الزيادة وبين فلسفة الأنموذج التي يقصد إليها لمن أراد أن يبحث في مطالبه وقضاياه؛ فلم يقصر النحوي نظره عن اللفظ على حساب المعنى، ولا العكس، بل تجدهم يقيدون في مسائل الزيادة أنها من جهة اللفظ وحده، أو من جهة المعنى، أو أنها واقعة في اللفظ والمعنى؛ يقول عباس حسن في تعريفه باللفظ الزائد: "أنه الذي يمكن الاستغناء عنه في الغالب فلا يتأثر المعنى بحذفه، وربما لا يستغنى عنه فيكون معنى زيادته هو تركه مهملا لا يؤثر في غيره ولا يتأثر بغيره"(١).

وأنا أجد أن محاولة عباس حسن في تعيين الزائد النحوي أقرب إلى إدراك فلسفة مبحث الزيادة من قول من قال إنها مخصوصة في المعنى وحده، ولا تتعداه؛ لأن عباس حسن قد أشار في تعريفه إلى زيادة المعنى، وإلى زيادة اللفظ أيضا، وتنبه في الزيادة اللفظية إلى أنها قد تكون من جهة التأثير (العامل)، وقد تكون من جهة الأثر (الإعراب)، ولكن ما ينقص التعريف الذي قدمه أنه لم يشر فيه إلى أن المعنى واللفظ قد يتطابقان في الحكم على الكلمة بالزيادة كل من جهته –كما سيأتي–.

وعن تحقيق السمة المعجمية في لفظة (الزيادة) من: ضرورة تعيين إطار مرجعي لقياس الزائد– أرى أن النحوي قد وافق على الامتداد المعجمي لتلك السمة في الزائد النحوي، إلا أنه وعملا بإملاءات أنموذجه لم يحشر قياسها في جهة واحدة، بل مدها إلى المسارَين المؤسسَين لأنموذجه؛ مسار المعنى، ومسار اللفظ؛ فجعل يقيس الزائد التركيبي بهما.

ونلاحظ أن النحوي لم يجاوز خانته المعرفية محل النظر والتنقيب في دراسته لمصطلح

(١) عباس حسن، "النحو الوافي". (ط١٥، القاهرة: دار المعارف)، ١: ٦٦.

الزيادة التركيبية؛ لما استفاد من علاقة اللفظ والمعنى ليكوّن بها المدلول المصطلحي، لا سيما وأن عمله يقتصر على النظر في الألفاظ ليتابع وظائفها إذا تركبت في جملة من القول، وكان عمله لأجل تحرير مصطلح الزيادة لما ردها إلى ميزان اللفظ والمعنى– أكثر واقعية، وأضبط انسجاما مع مجاله الذي يشتغل عليه؛ مجال النظر إلى الألفاظ ووظائفها عند مستوى معين منها، وبالنظر إلى هذا الجانب؛ جانب تعيين الإطار المرجعي لتفعيل مضمون الزيادة– نجد أن دراسة النحوي له قد جاءت أصيلة في بابها، ومحافظة على خصوصيتها؛ التي تعطيها التفرد والتمايز المعرفي عن الاختلاط بغيرها من التخصصات المختلفة عنها شكلا ومضمونا.

وهذا على خلاف ما وجدناه من تعامل الصرفي مع تحقيق مصطلح الزيادة عنده؛ لما عيّن إطارا مرجعيا ليس أصيلا في بابه، إنما اضطره الحرف إلى الانحراف بمدلول الزيادة عن العناية اللفظية البحتة إلى ضرورة مجاوزة مجاله، والاستعانة بعلاقة خارجة عن إطار الحقل البنيوي؛ عندما جلب من المنطق علاقة الأصل والفرع ليفسّر بها المدلول الصرفي للزيادة، ولكن هذا لا يلغي بحال نجاعة العلاقة وفاعليتها؛ والتي وسّد بها الصرفي قياس زيادة الحرف في الكلمة عنده.

ومقصود النحوي من المعنى ليس ذلك الفضاء الهلامي الواسع ذا المدلول المطلق، إنما مقصوده منه معينا ومضبوطا بالرجوع إلى الوظائف النحوية الموافقة لقصد المتكلم، وعلى ضوء متابعة قصده تتبيّن اللفظة المزيدة في كلامه عن غيرها من بقية الألفاظ المدرجة في سياق القصد؛ لتشير إلى المعنى الذي أراده المتكلم نفسه بلا زيادة عليه وبلا نقص منه؛ انظر مثلا إلى باب البدل لما عرفه النحوي بأنه: "التابع المقصود بالحكم بلا واسطة"[(١)]؛ فأدخل عنصر القصد كرباط للمعنى حتى لا ينفلت ويخرج عن محيطه التركيبي

(١) ابن هشام جمال الدين الأنصاري، "أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك". تحقيق يوسف

الضيق، ثم تجد في هذا الباب المثالَ الذي يحكي طريقة تعيين اللفظة المزيدة في الكلام؛ وهي موجودة من بين أنواع البدل في مثال البدل الغلط؛ عندما يسبق المتكلمَ لسانُه إلى إحداث لفظة مبتدَعة؛ لوقوعها خارج إطار القصد؛ كقولك مخبرا: جاء خالدٌ زيدٌ، وأنت تريد إسناد المجيء إلى زيد لا خالد؛ هنا يتحقق مدلول الزيادة النحوي بالقياس على المعنى الذي يكتنفه القصد، وتؤول لفظة (خالد) إلى وجوب حذفها من السياق؛ لإخلالها بمدلول النسيج اللفظي الذي أراده المتكلم.

والملاحظة الأولية من بعد تحليل طريقة النحوي في تعامله مع الزيادة في مسألة البدل الغلط– أنه لم يجر التعديلات اللازمة على المقال ليوافق مقتضى الحال أو القصد؛ فقد خرجت لفظة (زيدٌ) عن إطار علاقة التابع والمتبوع، وانسلكت بموجب إعمال الغلط الحاصل في علاقة الإسناد فيما بين الفعل والفاعل، ولكنك تجد النحوي يعرب لفظة الغلط (خالدٌ) فاعلا، و(زيدٌ) بدلا منه، مع أنه هو المقصود بحكم إسناد الفعل إليه، والصواب لا يتبع الخطأ؛ هكذا اقتضت الحكمة العقلية والواقعية.

إلا أن طبيعة الأنموذج النظري الذي يشتغل عليه النحوي عنده مسوغاته الخاصة لمثل هذا التجاوز الواقعي؛ لأنه يرعى غايات منها: طرد الباب على وتيرة واحدة حتى لا يختلف، فيسعى النحوي إلى أن تُضبط جملة مسائل الباب النحوي على طريقة واحدة؛ ليشملها الحكم العام في الباب الذي أدرجت فيه تلك المسائل؛ حتى لا يضطرب الأنموذج بكثرة التغييرات المجحفة في حق الحكم العام للأبواب النحوية، فتتبعثر المسائل بتعدد الأحكام، ويتشتت الأنموذج الذي يقوم على رعايتها، وتصنيفها، وتغيير ما يلزم فيها؛ لأجل أن تطرد الأحكام العامة على جملة المسائل المصنفة تحتها. وهذا السبب وإن كان يحقق مقاصد الأنموذج، إلا أنه لا يغفل النظر في الأسس التي قام عليها

البقاعي، (عمّان: دار الفكر)، ٣: ٣٦٢.

الأنموذج، والتي قدم النحوي لأجلها سببا آخر في عدم الحكم بمطلق الزيادة على البدل الغلط؛ وهو أنه قد حصل فيه الأثر من جهة اللفظ؛ لما لحقته علامة الرفع الضمة التي هي دليل الإسناد. فقد يكون البدل الغلط زائدا من جهة عدم القصد في المعنى، ولكن الأثر اللفظي قد أبطل الحكم بمطلق الزيادة؛ لأن البدل الغلط قد لحقته علامة معتبرة في التطبيق النحوي.

السمة الثانية: صلاحية الزائد للاستغناء عنه بحذفه أو إهماله

لقد عرفنا من بعد النظر إلى أساسات الأنموذج النحوي، والمقاصد التي يحث إليها في صناعة أبوابه ومباحثه– أن النحوي قد أقام فلسفة مصطلح الزيادة على الوفاء بمطالب أنموذجه؛ الذي يحتاج إلى رعاية خاصة لا تتقاطع مع غيره من الحقول التي تدرس اللغة على اختلاف مستوياتها، فحرر مفهوم الزيادة عنده تحريرا دقيقا وخاصا، من بعد أن مثلت دراسته في مبحث الزيادة وعيا حقيقيا بمطالبها المعجمية التداولية أولا، وكيف طبقها في علم التراكيب على ضوء ما تمليه عليه فلسفة النحو الأولى؛ فالمعجم يشترط تعيين إطار مرجعي لقياس الزيادة، والنحو يشترط لصحة النظر إليها في مجاله أن تشمل اللفظ والمعنى دون إقصاء لأحدهما؛ فعمد النحوي في تعيين الزيادة إلى قياسها بمعيارَين: واحد في اللفظ، والآخر في المعنى؛ استجابة منه إلى مطالب المعجم، وإلى مطالب أنموذجه.

وكذلك كان النحوي على وعي بسمة الزائد المعجمي من جهة أنه صالح للاستغناء عنه بحذف أو إهمال، فطبق هذه السمة أيضا على الزائد التركيبي، إلا أنه فصل القول فيها عملا بما توحي إليه فلسفة أنموذجه؛ التي جعلته يقيس الزيادة بمعيار اللفظ وبمعيار المعنى؛ ولأجل هذه المداولة بين اللفظ والمعنى في قياس الزيادة نلاحظ أن المفهوم النحوي لها قد أنتج القسمة العقلية التالية:

١. الزيادة في اللفظ والمعنى.

٢. الزيادة في اللفظ دون المعنى.

٣. الزيادة في المعنى دون اللفظ.

أولا: الزيادة في اللفظ والمعنى

لما نظر النحوي –مثلا– إلى مسألة واو العطف بعد (إذا) الفجائية في قول الشاعر:

ولقد رمقتُكَ في المجالسِ كلِّها فإذا وأنتَ تُعينُ مَن يَبْغيني

جزم بأن (الواو) زائدة من جهة المعنى؛ لأنه يصلح في حقها الحذف من دون أن يختل قصد المتكلم، فلا مسوغ لحضور معنى العطف في السياق، وكذلك زائدة من جهة المعيار اللفظي أيضا؛ لأن (إذا) الفجائية لا تدخل إلا على جملة اسمية يكون مبتدؤها مجردا من حرف العطف(١)؛ هذه هي العلة الوظيفية الصغرى لحكم النحوي بزيادة واو العطف من جهة اللفظ في المسألة، أما العلة الوظيفية الكبرى التي تشكل أحد أهم المقاصد في قيام الأنموذج النحوي ورعايته: هي غياب التأثير الإعرابي لواو العطف في السياق؛ بحيث لا يمكن تعيين العامل المحدث للحركة الإعرابية إلا بحضورها، وفي مسألة الواو بعد (إذا) الفجائية التي نحن بصددها يمكن حذف الواو، وإسناد عامل الرفع في الكلمة بعدها إلى الابتداء؛ فصحَّ أن تكون زائدة من جهة اللفظ كما المعنى.

والعلة الصغرى التي ذكرها النحوي في زيادة واو العطف ليست هي العلة الآكدة والمطردة في تقنين الزائد اللفظي كما التأثير الإعرابي؛ إذ لو حضر التأثير للكلمة في المنظومة اللفظية، وكان لازما يختل بحذفه الإعراب– لما جزم النحوي بالزيادة، ولَأسند اختلال العلة الصغرى إلى دائرة الشذوذ، تلك الدائرة التي يدخل في حيزها كل الأمثلة التي لا يمكن للأنموذج تفسيرها ولا تأويلها بردها إلى جناب الحكم المطرد.

وبذلك يخلص النحوي في هذه المسألة إلى الحكم بزيادة واو العطف لفظا ومعنى،

(١) انظر: عباس حسن، "النحو الوافي"، ٣: ٥٧٠.

ثم يأتي من بعده المشتغل بعلم العروض ليقرر بأن الواو ما جاءت إلا لوظيفة لفظية لازمة عنده؛ وهي إقامة الوزن العروضي؛ إذ لو حذفت لاختل الميزان، فيُدخِلها العروضي لأجل هذه الوظيفة اللفظية في باب الضرورات، ويمنعها عن مطلق الزيادة خارج إطار النحو، والذي يهمنا هنا هو مناقشة الزيادة في المسار النحوي التركيبي فقط.

وكذلك من مسائل مطلق الزيادة النحوية: مسألة زيادة (كان) في حشو الكلام؛ كزيادتها بين (ما) وفعل التعجب في قول ابن مالك: "ما كان أصحَّ علمَ من تقدَّم"[(١)]؛ إذ يصح الاستغناء عن (كان) من جهة المعنى؛ لقيام فعل التعجب بالدلالة على الزمان الماضي، ويصح الاستغناء عنها من جهة اللفظ؛ لاستقلال صيغة (ما أفعلَه) التعجبية في الإعراب عن التأثر بعمل (كان) في معمولَيها، ولا حاجة لإعمالها في ظل بروز التفاعلات الوظيفية المطردة بين ألفاظ صيغة (ما أفعلَه).

وهذه هي الحالة الوحيدة من أقسام الزيادة النحوية التي يتصل فيها المدلول المعجمي للزيادة بمعنى: صلاحيتها للحذف والإهمال– بالمفهوم التركيبي؛ بحيث يتماهى المعيار المعنوي لقياس الزيادة مع اللفظي، فتصبح الكلمة في عرف النحوي ساقطة يسعها الحذف والإهمال؛ كما هو الحال مع مدلول الأصل المعجمي للزيادة.

ثانيا: الزيادة في اللفظ دون المعنى

وهذه الحالة الثانية من قسمة الزائد النحوي؛ لما يبطل واحد من معيارَي القياس لزيادة اللفظة في التركيب دونا عن الآخر، فيمتنع النحوي عن الحكم بمطلق الزيادة، ويتجه إلى تفصيل القول فيها، وفي هذه الحالة يقوم المفهوم النحوي للزيادة بإنتاج مدلوله الخاص الذي يتصل بالمعجم من جهة، وينفصل عنه من جهة أخرى؛ لأجل أن النحوي يراقب في الزيادة التركيبية معيارَين مركبَّين كذلك، ولا يضيره أن يحكم بالزيادة في اللفظ

(١) ابن مالك، "متن ألفية ابن مالك"، ٣٥.

دون المعنى، أو أن يحكم بزيادة المعنى وحده.

تقول العرب: جئتُ بلا زادٍ؛ فيحلل النحوي زيادة (لا) في هذه المقولة من جهة اللفظ وحده؛ لخلوها من التأثير (نظرية العامل)، ومن الأثر الإعرابي (نظرية الإعراب) في التركيب؛ وذلك لوصول عمل ما قبلها إلى ما بعدها، فاعتبر النحوي دخولها عارضا من هذا الباب؛ إذ لم تقطع (لا) حرفَ الجر الباء عن بلوغ تأثيره إلى المجرور بعدها بإحداث حركة الكسر في آخره.

هذا فيما يخص المعيار اللفظي، أما المعيار المعنوي فقد حكم النحوي على (لا) بعدم صلاحيتها للحذف والإهمال؛ وذلك لأنها تحمل مدلولا ضروريا يساهم في إنجاز معنى السياق الذي أراده المتكلم؛ فلو حذفنا (لا) من الكلام لغاب عنه معنى النفي ليصير إلى الإثبات، وهذا على خلاف القصد تماما، فحضور معنى النفي في العبارة ضروري لا ينسجم مع الحكم عليه بالزيادة وهو مراد أصلا[1].

وبذلك نخلص إلى أن الزيادة اللفظية وحدها قاصرة عن الاتصال بالمدلول المعجمي للزيادة في سياقها التداولي؛ لأنه لا يصلح في حق الزائد اللفظي الحذفُ والإهمال بينما يخبرنا المعيار الثاني في قياس الزيادة النحوية؛ معيار المعنى– بأن الزيادة غير حاصلة من جهته، وأن المعنى الذي أراده القصد لا يتسق إلا بحضور اللفظة نفسها في التركيب؛ حتى تؤديه على وجهه المراد، ولن يقوم اتصال بمدلول الحذف والإهمال المعجمي إلا بإطباق معياريَ اللفظ والمعنى على الحكم بالزيادة النحوية؛ كل من جهته؛ كما حصل تماما مع الحالة الأولى في قسمة الزيادة؛ وهي حالة: الزيادة في اللفظ والمعنى.

(١) انظر: حسن بن قاسم المرادي، "الجنى الداني في حروف المعاني". تحقيق فخر الدين قباوة ومحمد نديم، (ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٢م)، ٣٠٠.

ثالثا: الزيادة في المعنى دون اللفظ

وهذه القسمة من الزيادة بعكس سابقتها؛ حيث يتجرد المعنى عن إفراغ أي مدلول في السياق الذي تحضر فيه اللفظة الزائدة من جهته، بينما يُكتب لتلك اللفظة من جهة اللفظ حضورها الإعرابي المؤثر فيما جاورها من الكلمات؛ وهو الأمر الذي يضطر النحوي إلى إشاعة الزيادة في المعنى، وقصر الزيادة في الوقت نفسه عن أن تتصل باللفظ أيضا؛ فهي زيادة من جهة واحدة منقطعة عن الاتصال بالامتداد المعجمي للزيادة؛ لأنه لا يصلح في حقها الحذف والإهمال من الناحية التركيبية مطلقا.

ومن أشهر الأمثلة التي تتداولها أقلام النحويين في هذه القسمة من الزيادة؛ الزيادة في المعنى دون اللفظ– مثال: (كفى بزيدٍ عالمًا)؛ إذ يصح في حرف الجر (الباء) الحذف من جهة المعنى؛ تقول: (كفى زيدٌ عالمًا)، فيكون الكلام صحيحا يحصل به الإبلاغ التام عن القصد بلا إخلال، ولكنها فاعلة ومؤثرة في الجانب اللفظي؛ لوصول عملها الذي هو الجر إلى الاسم المجرور بها بعدها؛ وهو ما أدى بالنحوي إلى ضرورة الاعتداد بهذا التأثير اللفظي الظاهر، بل أعطى هذه المسألة حكما خاصا بها وهو جرّ الفاعل لفظا؛ ليدلك على عظيم عناية النحوي واحتفائه بجناب الإعراب الذي يرعاه رعاية خاصة كما مرّ، فلم يحكم بزيادة (الباء) من جهة اللفظ كما المعنى؛ لأنها عاملة مؤثرة في السياق الإعرابي(١).

ويذهب بعض النحويين إلى أن الزيادة في حروف المعاني إنما جيء بها لأجل

(١) انظر: سيبويه عمرو بن عثمان، "الكتاب". تحقيق عبد السلام هارون، (ط٣، القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٩٨٨م)، ١: ٩٢.

غرض معنوي هو التوكيد وتقوية المعنى[1]، ولكنّ معنى التوكيد الذي يستحضرونه هو معنى ملفّق في المجال النحوي التركيبي؛ لأن التأكيد في هذا الموضع ليس هو التأكيد الوظيفي الذي يدرسه النحوي في ألفاظ محددة؛ كالنفس والعين وكل وكلا وكلتا وأجمع...، إنما يقصدون التأكيد الذي هو من جملة الأغراض البلاغية في المعاني، وهو بهذا القصد خارج تماما عن إطار دراسة النظم التركيبية، ومعانيها الوظيفية التي اختص بها النحوي، ويظل حرف الجر (الباء) من بعد ذلك زائدا في المعنى من جهة المدارسة النحوية الصّرفة، وإن كانت العادة قد جرت في التصانيف النحوية بأن يضطلعوا بالمسارات اللغوية خارج إطار النحو إذا ما دعت الحاجة إلى ذلك؛ من باب تفعيل الدراسة التكاملية لعلوم العربية بعامتها، وهذا أمر محمود لهم.

(١) جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، "الأشباه والنظائر في النحو". تحقيق عبد الإله النبهان وآخرين، (دمشق: مجمع اللغة العربية، ١٩٨٧م)، ١: ٤٥٥.

النتائج والتوصيات

١. المعنى المعجمي يستثمر في شبكة العلاقات بين الألفاظ من ترادف (تماثل) أو تضاد (تقابل) قد يقع فيما بينها؛ وبهذا يكون مقصود المعنى في المعجم لفظيّا كما اللفظ تماما؛ لأنه يضع لفظة بإزاء لفظة أخرى يسميها: المعنى.

٢. المقابلة هي العلاقة الكبرى التي يفسر بها المعجم مدلول (الزيادة) عنده لما وضع لها معنى (النقص)، كما فسر الزيادة أيضا بعلاقة المماثلة حين رادف بينها وبين معنى (النمو).

٣. الزيادة في الإطار المعجمي التداولي تحمل سمتيْن رئيستيْن لا تعمل بدونهما: الأولى: ضرورة تعيين إطار مرجعي يصح قياس الزيادة عليه، والثانية: صلاحية الزائد للاستغناء عنه بحذفه أو إهماله.

٤. بنى الصرفي مبحث الزيادة عنده على ثلاث مقولات؛ الأولى: مقولة الجذر والاشتقاق: وقد فرّق بهذه المقولة بين الحرف الأصلي والزائد فعرف إلى أين ينتهي الحرف الأصلي ومن أين يبدأ الحرف الزائد. والثانية: مقولة الميزان الصرفي: وهي مقولة تعليمية غرضها تيسير مبحث الزيادة على الدارس. والثالثة: مقولة المبنى والمعنى: والتي سجل من خلالها ملاحظته التي تقضي بأن الزائد الصرفي لا يمكن الاستغناء عنه بحذف أو إهمال؛ لأنه يحمل دلالات ومعاني لن تحضر حال سقوطه من الكلمة؛ ولأجل هذه الملاحظة كتب الصرفي قاعدة: (الزيادة في المبنى تقتضي غالبا الزيادة في المعنى).

٥. وفي فلسفة مصطلح الزيادة الصرفي نلاحظ أن السمات المعجمية التي أقرها الواقع التداولي للّفظة– قد تصرف فيها الصرفي بما يتناسب مع طبيعة دراسته فألغى الامتداد المعجمي لسمة: (صلاحية الزائد للاستغناء عنه بحذفه أو إهماله)؛ لأن الحرف الزائد الذي يعالجه يحمل معه مدلولا لا يصلح الاستغناء

عنه، ومن جهة أخرى وافق الصرفي على تعيين إطار مرجعي يقيس الزائد به، وكان الإطار يكمن في استعارة نظرية الأصل والفرع من علم المنطق الجدلي وإعمال مخرجاتها في الكشف عن نظام الزائد الصرفي.

٦. النحوي يبني الزيادة على ملاحظتيْن استنتجهما من أنموذجه: الأولى: اتساق معنى اللفظة في السياق التركيبي، والثانية: تفاعل اللفظة مع الألفاظ التي تجاورها في التركيب إما بعمل أو أثر إعرابي، وهو الأمر الذي يُظهر إدراك النحوي لمطالب لفظة (الزيادة) التداولية من ضرورة إدراجها في علاقة مركبة حتى ينشط مدلولها الذي يشترط تعيين إطار مرجعي يصلح الاحتكام إليه حتى نميز بين اللفظة الزائدة وغير الزائدة.

٧. وفي متابعة فلسفة الزيادة النحوية؛ كيف تصرفت في سمات (الزيادة) المعجمية: أسجل أن النحوي قد أقام فلسفته على الامتثال بتعيين المرجع الذي يقيس الزائد به، واشترط في موافقة سمة حذف الزائد: أن ينطبق اللفظ على المعنى في الحكم بالزيادة.

وفي الختام: أتوجه إلى الباحثين بأن يُعملوا النظر في السؤال عن (كيف؟) لإخراج فلسفة الأفكار التي صاغت الأنموذجيْن النحوي والصرفي، ويعد المعجم واحدا من الروافد التي تسهم في الإجابة عن السؤال؛ لأنه من الخطأ الاعتقاد بأن وضع اللفظة بإزاء أخرى– يكفي في الإحاطة بالمدلول المعجمي مع قطع امتداده إلى المعنى الاصطلاحي، بل لابد من الانتباه إلى أننا أمام علاقة قد وقعت بين طرفيْن، وتتطلب ضرورة الكشف عن الخصائص الجديدة التي أنشأها التعالق فيما بينهما، وبعد استخراج هذه الخصائص يصبح من السهل مراقبتها في طريقة تكوين المصطلح النحوي والصرفي على ضوء اتصال المدلول المعجمي بهما.

الحمد لله رب العالمين.

المصادر والمراجع

الجوهري، أبو نصر إسماعيل بن حماد. "الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية". تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، (ط٤، بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٨٧م).

الهروي، أبو سهل محمد بن علي. "إسفار الفصيح". تحقيق أحمد سعيد قشاش، (ط١، المدينة المنورة: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، ١٤٢٠هـ).

ابن هشام، جمال الدين عبد الله بن يوسف الأنصاري. "أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك". تحقيق يوسف البقاعي، (عمّان: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع).

الحملاوي، أحمد بن محمد. "شذا العرف في فن الصرف". تحقيق نصر الله عبد الرحمن، (الرياض: مكتبة الرشد).

ابن يعيش، أبو البقاء يعيش بن علي. "شرح الملوكي في التصريف". تحقيق فخر الدين قباوة، (ط١، حلب: مطابع المكتبة العربية، ١٩٧٣م).

ابن مالك، محمد بن عبد الله الأندلسي. "متن ألفية ابن مالك". (ط١، بيروت: دار ابن حزم، ٢٠٠٢م).

المرادي، بدر الدين حسن بن قاسم. "الجنى الداني في حروف المعاني". تحقيق فخر الدين قباوة ومحمد نديم، (ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٢م).

ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم. "لسان العرب". (ط٣، بيروت: دار صادر، ١٤١٤هـ).

سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان. "الكتاب لسيبويه". تحقيق عبد السلام هارون، (ط٣، القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٩٨٨م).

ابن سيده، أبو الحسن علي بن إسماعيل. "المحكم والمحيط الأعظم". تحقيق عبد الحميد هنداوي، (ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠٠٠م).

السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر. "الأشباه والنظائر في النحو". تحقيق

عبد الإله النبهان وآخرين، (دمشق: مجمع اللغة العربية، ١٩٨٧م).

عباس حسن. "النحو الوافي". (ط١٥، القاهرة: دار المعارف).

ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي. "شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك". تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، (ط٢٠، القاهرة: دار التراث ودار مصر للطباعة، ١٩٨٠م).

ابن فارس، أحمد بن فارس بن زكرياء الرازي. "معجم مقاييس اللغة". تحقيق عبد السلام هارون، (دار الفكر، ١٩٧٩م).

الفراهيدي، الخليل بن أحمد. "كتاب العين". تحقيق مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، (بيروت: دار ومكتبة الهلال، ١٩٨٠م).

الفهمي، توفيق بن زايد. "فلسفة الأصل النحوي؛ دراسة تحليلية مقارنة". (مجلة الآداب والعلوم الإنسانية بجامعة الملك عبد العزيز، م٢٨، ع١٢، ٢٠٢٠م).

فوال، عزيزة بابتي. "المعجم المفصل في النحو العربي". (ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٢م).

الخوارزمي، أبو عبد الله محمد بن أحمد الكاتب البلخي. "مفاتيح العلوم". تحقيق إبراهيم الأبياري، (ط٢، دمشق: دار الكتاب العربي).

Bibliography

Al-Jawharī, Abū Naṣr Ismāʻīl ibn Ḥammād. "Al-Ṣiḥāḥ Tāj al-Lugha wa-Ṣiḥāḥ al-ʻArabīyah". Investigated by: Aḥmad ʻAbd al-Ghafūr ʻAṭṭār, (4th ed., Beirut: Dār al-ʻIlm lil-Malāyīn, 1987).

Al-Harawī, Abū Sahl Muḥammad ibn ʻAlī. "Isfār al-Faṣīḥ". Investigated by: Aḥmad Saʻīd Qashāsh, (1st ed., al-Madīnah al-Munawwarah: Deanship of Scientific Research at the Islamic University, 1420 AH).

Ibn Hishām, Jamāl al-Dīn ʻAbdullāh ibn Yūsuf al-Anṣārī. "Awḍaḥ al-Masālik ilá Alfīyat Ibn Mālik". Investigated by: Yūsuf al-Biqāʻī, (Amman: Dār al-Fikr).

Al-Ḥamalāwī, Aḥmad ibn Muḥammad. "Shadhā al-ʻUrf fī Fann al-Ṣarf". Investigated by: Naṣr Allāh ʻAbd al-Raḥmān, (Riyadh: Maktabat al-Rushd).

Ibn Yaʻīsh, Abū al-Baqāʾ Yaʻīsh ibn ʻAlī. "Sharḥ al-Mulūkī fī Al-Taṣrīf". Investigated by: Fakhr al-Dīn Qabāwah, (1st ed., Aleppo: Maṭābiʻ al-Maktabah al-ʻArabīyah, 1973).

Ibn Mālik, Muḥammad ibn ʻAbdillāh al-Andalusī. "Matn Alfīyat Ibn Mālik". (1st ed., Beirut: Dār Ibn Ḥazm, 2002).

Al-Murādī, Badr al-Dīn Ḥasan ibn Qāsim. "Al-Janá Al-Dānī Fī Ḥurūf al-Maʻānī". Investigated by: Fakhr al-Dīn Qabāwah and Muḥammad Nadīm, (1st ed., Beirut: Dār al-Kutub al-ʻIlmīyah, 1992).

Ibn Manẓūr, Abū al-Faḍl Jamāl al-Dīn Muḥammad ibn Mukarram. "Lisān Al-ʻArab". (3rd ed., Beirut: Dār Ṣādir, 1414 AH).

Sībawaih, Abū Bishr ʻAmr ibn ʻUthmān. "Al-Kitāb". Investigated by: ʻAbd al-Salām Hārūn, (3rd ed., Cairo: Maktabat al-Khānjī, 1988).

Ibn Sīdah, Abū al-Ḥasan ʻAlī ibn Ismāʻīl. "Al-Muḥkam wa-al-Muḥīṭ al-Aʻẓam". Investigated by: ʻAbd al-Ḥamīd Hindāwī, (1st ed., Beirut: Dār al-Kutub al-ʻIlmīyah, 2000).

Al-Suyūṭī, Jalāl al-Dīn ʻAbd al-Raḥmān ibn Abī Bakr. "al-Ashbāh wa-al-Naẓāʾir fī al-Naḥw". Investigated by: ʻAbd al-Ilāh al-Nabhān et al, (Damascus: Majmaʻ al-lughah al-ʻArabīyah, 1987).

ʻAbbās Ḥasan. "Al-Naḥw al-Wāfī". (15th ed., Cairo: Dār al-Maʻārif).

Ibn ʻAqīl, ʻAbdullāh ibn ʻAbd al-Raḥmān al-ʻAqīlī. "Sharḥ Ibn ʻAqīl ʻalá Alfīyat Ibn Mālik". Investigated by: Muḥammad Muḥyī al-Dīn ʻAbd al-Ḥamīd, (20th ed., Cairo: Dār al-Turāth wa-Dār Miṣr lil-Ṭibāʻah, 1980).

Ibn Fāris, Aḥmad ibn Fāris ibn Zakarīyāʾ al-Rāzī. "Muʻjam Maqāyīs al-

Lugha". Investigated by: ʻAbd al-Salām Hārūn, (Dār al-Fikr, 1979).
Al-Farāhīdī, al-Khalīl ibn Aḥmad. "Kitāb al-ʻAin". Investigated by: Mahdī al-Makhzūmī and Ibrāhīm al-Sāmurrāʾī, (Beirut : Dār wa-Maktabat al-Hilāl, 1980).
Al-Fahmī, Tawfīq ibn Zāyid. "Falsafat al-Aṣl al-Naḥwī ; Dirāsah Taḥlīlīyah Muqāranah". (Journal of Arts and Humanities at King Abdulaziz University, vol. 28, iss. 12, 2020).
Fawwāl, ʻAzīzah Bābatī. "al-Muʻjam al-Mufaṣṣal fī al-Naḥw al-ʻArabī". (1st ed., Beirut: Dār al-Kutub al-ʻIlmīyah, 1992).
Al-Khuwārizmī, Abū ʻAbdillāh Muḥammad ibn Aḥmad al-Kātib al-Balkhī. "Mafātīḥ al-ʻUlūm". Investigated by: Ibrāhīm al-Abyārī, (2nd ed., Damascus: Dār al-Kitāb al-ʻArabī).